

العولمة وتأثيراتها على الحقوق والحريات العامة

د / بوبشيش ياسين

جامعة باتنة 1

boubeyacine@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/07/17

تاريخ المراجعة: 2018/07/04

تاريخ الإرسال: 2018/06/25

ملخص:

إن مسار العولمة لم يأت من العدم بل جاء نتيجة تراكم الأحداث التاريخية، بالإضافة إلى ظاهرة تنامي رؤوس الأموال وتعدد الشركات العابرة للقارات و بروز أسواق عالمية جديدة مما أدى إلى صراع بين الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الدول النامية.

إن تطور الأفكار والعلوم جاء نتيجة العقل وتوفر المال، لكن الخلاف الحاصل اليوم هو لمن تمنح الأولوية: هل تمنح للعقل أو المال؟

وعند دراسة التراكمات المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التي عرفها العالم من جراء هذه الظاهرة الاقتصادية العالمية المتعددة التسميات عولمة، كونه، شمولية، وتأثيراتها السلبية المختلفة على استقلالية وسيادة الدول، صار لزاما على هذه الدول أن تحمي كافة حقوق الإنسان (الحقوق والحريات العامة) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، حق التعبير، حق التملك، حق التنقل...إلخ، وذلك بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فإنشكالية الدراسة تبدأ من: ما العلاقة بين العولمة والحقوق والحريات العامة والتأثيرات المختلفة لتطبيق هذا النمط الاقتصادي العالمي الجديد؟

الكلمات المفتاحية: العولمة، الديمقراطية، الحوكمة، الاقتصاد، التجارة، الحقوق، الحريات .

Abstract :

The concept of globalization didn't came from nothing but from the accumulation of historical events, in addition to the phenomenon of



growing capital and the multiplicity of Transcontinental Companies and the emergence of new international markets, as a result to a conflict between developed countries, especially the United States of America, in the face of developing countries.

The development of ideas and sciences is a consequence of reason and the availability of money, but the disagreement today is for those who give priority: Is it granted to the mind or money?

In the study of the various political, economic and social accumulations that the world has known as a result of this multifaceted global economic phenomenon, Globalization, or Planetarism, totalitarianism and its various negative effects on the independence and sovereignty of states, these states must protect all human rights, including, but not limited to, the right to expression, the right to own property, the right to move, etc., regardless of their political, economic and social systems.

The Problematic of the study begins with: What is the relationship between globalization, rights and public freedoms and the different influences of applying this new global economic model?

Keywords: Globalization, Democracy, Governance, Economy, Trade, Freedom Rights.

مقدمة

العولمة ظاهرة تاريخية قديمة، نتجت عن التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، وتعرزت اليوم في ظل التقدم التكنولوجي، وثورة المعلومات والاتصالات معتمدة في ذلك على مؤسسات رئيسة هي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والشركات المتعددة الجنسيات، وهي تحاول توحيد ثقافة المجتمعات، وحصرها في نمط ثقافي واحد متمثل في النمط الثقافي الأمريكي.

كما أن العولمة تعني زوال الحواجز الثقافية والاقتصادية والسياسية بين العديد من الدول وتفسر بأنها تحويل الظواهر المحلية إلى ظواهر عالمية أكثر انتشاراً؛ وهي من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلاً ونقاشاً واسعاً بين المفكرين سواء من حيث التعريف والنشأة التاريخية، وأثرها على دول وشعوب العالم وخاصة العالم النامي، حيث يعرفها البعض بأنها "مرحلة جديدة من مراحل بروز الحداثة وتطورها"، تتكشف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين



الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسة وإنسانية، كما يرى البعض الآخر أن العولمة تزيد التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها في مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال وعلى المستويات كلها، أما بالنسبة لنشأة العولمة فقد شاع استخدام هذا اللفظ في التسعينيات تحديدا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي واستفرد أمريكا بالعالم، ومع هذا فإن الظاهرة ليست جديدة بل قديمة قدم التاريخ، كما أن لها ابعادا كثيرة ومتعددة وكذا آثارا مختلفة.

ومن هنا نطرح التساؤلات الآتية: ما العولمة؟ كيف نشأت؟ ما أسبابها، ما أبعادها وآثارها على الحريات والحقوق؟

فإنشكالية الدراسة تبدأ من: ما العلاقة بين العولمة والحقوق والحريات العامة والتأثيرات المختلفة لتطبيق هذا النمط الاقتصادي العالمي الجديد؟ تندرج تحتها اسئلة فرعية هي: هل أن ثقافة العولمة تعتبر انفتاح وتوسع وهيمنة ومحاربة للقيود الداخلية دون احترام خصوصية الشعوب والدول ومنها الحريات والحقوق العامة، وما هي التأثيرات السلبية والإيجابية لهذه النزعة الاقتصادية. ولقد قمنا باتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في معالجة هذا الموضوع.

أولا: مفهوم، نشأة، مراحل وأسباب العولمة

1- مفهوم العولمة:

العولمة أو Mondialisation من المصطلحات المعاصرة الأكثر جدلا استعملها الباحثون والكتاب في مجالات مختلفة شملت السياسة والاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، الأدب، الإعلام والبيئة وغيرها من المجالات الأخرى، ويدل على هذا الاختلاف أن هناك من اطلق على هذا المصطلح اسم (الكونية) أو الكونية ومنهم من اطلق عليه (الكوكبة) وكذا (العالمية) أو (التدويل) في حين يطلق عليها البعض الآخر (الأمركة) أو (الغربية) وبعضهم ما زال يسمي العولمة بالاسم الذي راج في أول التسعينيات وهو (النظام العالمي الجديد) (1)

أن تعريف العولمة تعريفا جامعا مانعا هو أمر صعب ومن الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة، فالاقتصادي يفهم العولمة بخلاف عالم السياسة،



كما أن عالم الاجتماع يفهمها فهما قد يختلف فيه عن المهتمين بالشؤون الثقافية، وهناك عولمة عدة تتفاوت في معانيها ومظاهرها من هنا نحاول أن نلقي الضوء على تعريفات العولمة:

يقول عبد الرحمن خليفة: أن العولمة لغة: هي اشتقاق من العالم ومن العالمية، أما اصطلاحيا فهي مرحلة من مراحل التفكير الإنساني في العالم المعاصر بدأت بالحدثة، ثم ما بعد الحدثة، ثم العالمية، ثم العولمة ونحن الآن في مرحلة الكوكبة ثم التطلع بعد ذلك إلى مرحلة الكونية.⁽²⁾

وعلماء الغرب يعرفون العولمة: "بأنها تداخل بين الاتجاهات المختلفة في العالم، ولها صبغتها المختلفة صبغات اقتصادية في أغلب الأحيان، صبغات سياسية ثقافية وحضارية... إلخ، كما يصنفونها بأنها تجاه كاسح لا بد من ملاقاته رضينا أم أبينا ويشبهونها بالموت".⁽³⁾

إذن العولمة هي: نسق سياسي، اقتصادي، ثقافي، عسكري ينتقل من بيئة إلى أخرى وغالبا ما يكون الانتقال من بيئة حضارية متقدمة إلى بيئة حضارية من دول العالم الثالث، فأن المستعمرين يقلدون المستعمرين وهذا هو ما تفرضه العولمة الآن، ويرى الباحث عمرو عبد الكريم: أن كلمة (العولمة) تستخدم ابتداءً لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل (الحدود) أو بعد المسافة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد، ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية أصبحت أكثر اتصالا أو أكثر تنظيما على أساس وحدة الكوكب.⁽⁴⁾

كما يعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله" وعلى الرغم من غلبة البعد الاقتصادي على أكثر تعريفات العولمة إلا أن دلالة المصطلح في تطورها استقرت على أنها: ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد، السياسة، الثقافة والاجتماع، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، ويحدث فيها تحولات على مختلف الصور، تؤثر في حياة الإنسان في الأرض أينما كان.⁽⁵⁾

يعرف إسماعيل صبري عبد الله ❖ العولمة بقوله: الكوكبة أو العولمة هي: "التداخل الواضح لأُمور الاقتصاد، الاجتماع، السياسة والثقافة دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية"، وفي تعريفه للعولمة يقول "السيد ياسين" إذا أردنا أن نقرب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف في جوهرها: (6)

الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.

الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات، المجتمعات والمؤسسات.

أما عابد الجابري ❖ فيقول: أن العولمة تعني الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود غير المراقب، وبهذا المعنى يمكن على الأقل أن نفترض أن الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة، فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل العالم كله، ونستطيع أن نقول أن الأمر يتعلق بالعودة إلى توسيع النموذج الأمريكي وإفساح المجال ليشمل العالم كله، فالعولمة إلى جانب كونها نظاما اقتصاديا، فهي أيضا إيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه.

ومن هنا نستنتج أن جميع هذه التعريفات تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة فهي: تمثل حقبه تاريخية وهي تجمع لظواهر اقتصادية وفي الوقت الراهن على الأقل هيمنة للقيم الأمريكية وفي الأخير ثورة تكنولوجية واجتماعية. (7)

2- نشأة العولمة:

شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات العشر الأخيرة وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ومع هذا فإن الظاهرة التي نشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحى بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في أنتشار المعلومات والأفكار أوفى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه

العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن 15 أي منذ خمسة قرون.⁽⁸⁾

يرى محمد نور افاية ❖ أن ظاهرة العولمة وأن بدت ظاهرة حديثة إلا أنها ذات جذور قديمة ترتبط بعصر النهضة والاكتشافات الجغرافية في القرنين 15-16 ونشوء الرأسمالية والنشاط الاستعماري في القرن 17 وتأريخ العلاقات الدولية في القرن 20، وهناك من يراها ظاهرة إنسانية جديدة تماما لم تعهد البشرية مثلها من قبل، تمثل إيديولوجية تطرح حدودا أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية، بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأسواق والفكر والسلوك.

مما سبق يتضح أن العولمة بدأت في النضوج في النصف الثاني من القرن الماضي، غير أن بعض الباحثين يرجعون ظاهرة العولمة إلى زمن أبعد من هذا بكثير، فأصحاب المدرسة التاريخية يرون أن العولمة قديمة قدم الحضارات، ويشير هؤلاء الباحثون إلى ظهور الديانات اليهودية، المسيحية فالإسلام ويدلون على ذلك بأن العولمة صاحبت تلك الظواهر الحضارية والدينية.⁽⁹⁾

3- مراحل العولمة:

العولمة لم تصل إلى ما وصلت إليه الآن إلا بعد مرورها بمراحل عدة، وإذا أردنا أن نتبع مراحل نمو وتطور التاريخي للعولمة فلا بد لنا من الرجوع إلى النموذج الذي صاغه رونالدرو برتسون ❖ في دراسته المهمة "تخطيط الوضع الكوني للعولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي". ويحتوي هذا النموذج على خمسة مراحل وهي على النحو التالي⁽¹⁰⁾:

أ- المرحلة الجينية: يمكن القول أن المرحلة الجينية للعولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو بلاد الفينيقيين، أما البعض الآخر فيؤكد أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى وما أكثرها عبر التاريخ أما "روبرتسون" فيؤكد أن هذه المرحلة استمرت في أوروبا مع بواخر القرن 15 حتى منتصف القرن 18، حيث شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وضعف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية.⁽¹¹⁾

ب-مرحلة النشوء: استمرت في أوروبا من منتصف القرن 18 حتى عام 1870 وما بعدها، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتطور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية وزادت الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام أكثر فأكثر بموضوع القومية والعلمية.⁽¹²⁾

ج- مرحلة الانطلاق: استمرت هذه المرحلة من عام 1870 إلى أوائل القرن 20 وظهرت خلال هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل (خطر التطور الصحيح) و(المجتمع القومي المقبول) كما ظهرت مفاهيم تتعلق بالهوية القومية الفردية وأصبحت مجتمعات غير أوروبية داخل المجتمع الدولي وحدث تطور كبير في أشكال الاتصال الكوني، ووقعت حروب وأنشئت عصبة الأمم.⁽¹³⁾

د- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من القرن العشرين حتى منتصف الستينيات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، حيث نشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، بروز هيئة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم، اندلاع الحرب العالمية الثانية ثم الحرب الباردة كما تم إنشاء البنك العالمي للأنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.⁽¹⁴⁾

هـ- مرحلة عدم اليقين: بدأت من الستينيات القرن العشرين حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، جرى دمج العالم الثالث في المجتمع الدولي، وتصاعد الوعي الكوني، تعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفياتي، وانتشار الأسلحة الذرية، وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية أهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي وهي المنظمة العالمية للتجارة، كما ظهرت حقوق الإنسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، وأنتهى نظام ثنائية القومية. وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني

العالمي والمواطنة العالمية وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني، وساعد على تحقيق ذلك، ثورة المعلومات، الاتصالات، الفضائيات، الأنترنت واستخدام النقود البلاستيكية والتحويلات النقدية الإلكترونية.⁽¹⁵⁾

و- **المرحلة الراهنة:** أضيفت كمرحلة جديدة إلى ما سبق وكانت بدايتها عام 2001 في أحداث 11 من سبتمبر واتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأحداث ذريعة للسيطرة والهيمنة على العالم سياسيا، اقتصاديا وعسكريا مع بريطانيا، مما جعل البعض يطلق على هذه المرحلة بالأمركة أي فرض الإرادة الأمريكية على المجتمع الدولي وتسخير الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة لخدمة الأغراض الأمريكية، وكذلك الاستعانة بالمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات ذات الطبيعة الدولية لتحقيق السيطرة الاقتصادية الأمريكية على العالم، وتعميق التبعية التجارية والاقتصادية والمالية للولايات المتحدة وسيطرة الدولار على كافة المعاملات المصرفية في تسوية المدفوعات، وتسخير شبكه المعلومات الأمريكية الدولية في تعميق التبعية في كافة المجالات الثقافية الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁶⁾

4- أسباب العولمة:

انتشرت العولمة نتيجة لأسباب كثيرة أهمها: ⁽¹⁷⁾

أولا- التطلع إلى مزيد من الحرية وهو الحلم الرئيسي للإنسان أن ينعم بالمزيد من الديمقراطية والحرية، وأن يرفع عنه القهر والاستغلال والظلم والاستبداد وأن ينعم بكونه أنسان حر له حقوق وعلى العالم أن لا يجرمه منها، بل على النظام العالمي أن يصون حقوقه بتحقيق الأهداف التالية:

أ- تحقيق الرفاهية الإنسانية والتي تكفل مزيدا من المتعة، والحياة الجيدة الكريمة للإنسان: كالرعاية الصحية الفائقة، الرعاية الاجتماعية الإنسانية، المزيد من التعليم والثقافة الحيوية، احترام الحقوق السياسية، زيادة الدخل بمفهومه العام.

ب- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة فالعولمة تعمل على ترسيخ مبادئ وتأسيس أخلاق، وفي الوقت ذاته ترفع من احترام وتقديس القيم بشكل كامل ومتكامل وعالمي.

ج- جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيبا وجمالا وانتاجا للخير العام لكافة البشرية، أي تكمية الذوق والإحساس بالجمال والخير والسعي إلى حياة أفضل ورفض القبح بكل أشكاله وألوانه.

د- تحقيق العقلانية والرشد في استخدام الموارد بالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية، ويحميها من التلوث، ومن جور الإنسان على الموارد القابلة للنفاد وعلى حرمان الأجيال القادمة من حقها في حياة آمنة ونظيفة.

هـ- تحقيق مزيد من التعاون الخلاق، القائم على تفعيل مواهب العباقرة، واحترام نبوغ الآخرين، بل ومساعدتهم على التفوق، ومن القدرة على ارتياد المجهول بشغف، واكتشاف الجديد الأفضل الأكثر إشباعا وامتناعا وغنى.⁽¹⁸⁾

ثانيا: أهداف، أبعاد وأنواع العولمة

1- أهداف العولمة:

للحديث عن اهداف العولمة يتضح لنا أن لها وجهان مختلفان تماما وهما: ⁽¹⁹⁾

الأول: وجه يمثل الخير بأوسع معانيه، يتمثل في توفير الحياة الكريمة للإنسان، تلبية طموحات الناس، مساعدة المحتاجين، نشر الحرية والعدالة بين الشعوب، وهذا ما تزعمه العولمة وتبشر به.

الثاني: وجه أسود يمثل الشر بأوسع معانيه، بما يحققه من شقاء وتعاسة وبما يسببه من خوف واضطراب، حيث يزيد الجائع جوعا، وتقضي على أمل الشعوب وتسيطر على ممتلكاتها؛ لأنها تريد أن تسلب من شعوب خصوصياتهم، ومن الدول الضعيفة دورها ويبقى كل شيء في يدي القوة المسيطرة. أهداف العولمة كما يراها المؤيدون لها: ⁽²⁰⁾

أ- من شأنها إنشاء فرصا للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ب- العمل على استقرار العالم وتوحيده.

ج- نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات بالإفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة.

د- اعطاء اهتمام متزايد للبيئة بين الشعوب لحمايتها من التلوث.

هـ- احترام التعددية الثقافية، فهي لا تسعى إلى دمج الناس في ثقافة واحدة، بل تدعو إلى المحافظة على التنوع الثقافي بين الشعوب والأمم.
و- ترفع من مستوى حقوق الأفراد وحرياتهم داخل بلادهم.
ز- تساهم في فتح أسواق التجارة الدولية وأسواق المال والاستثمارات العالمية وتحديد رؤوس الأموال.

أهداف العولمة كما يراها المعارضون: (21)

أ- الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل أمريكا وسعيها للسيطرة على اقتصاد الدول.

ب- التحكم في القرارات السياسية للدول لخدمة المصالح الأمريكية.

ج- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب.

د- إهمال الدراسات الإنسانية أو توجيهها بالشكل الذي تفرضه العولمة.

هـ- محاوله تجزئه الدول وإضعافها مما يؤدي إلى انصهار الدولة الوطنية وانتشار الطائفية والعنصرية

و- قيادة المعرفة العلمية وتوجيهها حسب مصلحة القوى التي تملكها والتي تصنعها.

ز- الهيمنة الأمريكية وخاصة على الأنظمة العربية وتراجع مفهوم السيادة الوطنية ومستوى التضامن العربي.

إذا تأملنا العولمة نجد أن لها أهدافا زائفة وأخرى حقيقية، فهدفها الزائف هو دعوى التقدم والرفاهية والازدهار وتنمية الاقتصاد العالمي، وهو ما تردده وتروجه عن نفسها ويقبله الجميع، في حين أن أهدافها الحقيقية هي السيطرة على العالم سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من أجل خدمة مصالحها ومصالح من يقف وراءها. (22)

2- أبعاد العولمة: للعولمة أبعاد كثيرة نورد هنا كالاتي:

أ- البعد السياسي: الجانب السياسي للعولمة، هو الحرية الديمقراطية، دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبنائها، ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها. حيث أن العولمة ماهي إلا تيار يدخلنا إلى عالم جديد، عالم تتجاوز مساحته الحدود التقليدية لدول العالم، كله بذاته الكونية شديدة الاتساع. (23)

يقول "فريد مأن" فما أن أصبحت العولمة النظام العالمي المسيطر مع نهاية الحرب الباردة، حتى وضعت إطارا مختلفا حول الجغرافية السياسية، ولئن كان نظام العولمة لم يقض على الجغرافية السياسية، إلا أن الاعتقاد بأنه لا يؤثر فيها من بعض النواحي الجذرية يعتبر تفكيراً سطحياً أي وضع استراتيجية جديدة لتدخل في الشؤون الداخلية لدول دون أن يؤدي ذلك إلى ردة فعل لدى أولئك المستبشرين بهذا النظام الجديد.⁽²⁴⁾

إذن فالبعد السياسي للعولمة في جوهره، يكمن في تحجيم الدور الذي تلعبه الدولة الوطنية، وتقليصه إلى أقل قدر ممكن، دون القضاء على نظام الدولة بالكامل، فرغم أنها المؤسسة التي تملك قوة نسبية في مقاومة الهيمنة، إلا أنها في الوقت نفسه المؤسسة القادرة على تنسيق عمل الشركات متعددة الجنسيات في علاقاتها بالاقتصاد المحلي، وحيث أن السوق الداخلية غير قادرة على استيعاب نشاط تلك الشركات العملاقة، كأن لا بد من أخذ جزء كبير من اختصاصات الدول وفتح الأسواق على بعضها، كي تكون مجالاً أرحب للنشاط الاقتصادي المعولم.⁽²⁵⁾

ب- البعد الاقتصادي: اتخذت العولمة في جانبها الاقتصادي شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، وانفتاح كل دول العالم على بعضها بعضاً، وقد تنامي هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة، وتصعد نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق.⁽²⁶⁾

لاشك في أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في جوهره بعداً أساسياً من أبعاد العولمة وأن الحديث عن هذا الجانب يتطلب الحديث عن "مؤتمر بريتون وودز" 1944م والمؤسسات المنبثقة عنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وكذلك الأليات التي تعمل من خلالها للسيطرة على الاقتصاد العالمي وتوجيهه وإملاء شروط صعبة على الدول المقترضة، بحجة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والخصخصة وما إلى ذلك من شروط لإتباع سياسات معينة، تكون في مجملها فائدة للمؤسسات الدولية، بغض النظر عما يلحق بالدول النامية من أضرار اجتماعية وإنسانية، لم تراعى لدى تلك المؤسسات، مما يؤدي إلى انهيار اقتصاداتها التي هي

بالأساس ضعيفة، واتساع الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتقدمة في الشمال، مما يؤدي الى استمرار وضعية التبعية للدول الاطراف.⁽²⁷⁾

ج- البعد الاجتماعي: يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبيا بظاهرة العولمة، فقد أَلقت العولمة بضلالها على العديد من المجتمعات لاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثارها، والحق أن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات في كافة الجوانب المتصلة بالبناء/ بالنظام الاجتماعي، ومن بين هذه الآثار⁽²⁸⁾:

-التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.

-زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

-تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.

-تزايد حدة الصراع الاجتماعي.

-عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية، ومن هنا فأن المجتمعات تتجرد من ذاتيتها، وتصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة، أكثر اتساعا، ومدى، وأكثر قبولا عن الشخصية السابقة وفي الوقت ذاته تتجه الى مجالات أكثر فاعلية وهو ما ظهر لنا خلال دراسة تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة.

د- البعد الثقافي: مما لا شك فيه أن الشعوب في الأطر السياسية للدول القومية، تعرف جيدا مدى التنوع الثقافي الحضاري بتنوع العالم، كما أنها تعي الخصوصية الثقافية التي تميزها عن غيرها من الشعوب، حيث يوجد ما يزيد عن 8000 مجموعة لغوية ثقافية في العالم، عندما نعرف ذلك يمكننا بسهولة بعدئذ أن ندرك مدى الفزع الذي أحدثه هذا المفهوم الجديد (العولمة) خاصة في بعده الثقافي، فيما اعتبر كل شعب يتميز بخصوصية وهوية ثقافية، وأن ما يحدث لا يعدو أن يكون انتهاكا للآخر، يمكن أن يدافع عنه بكل شراسة، وهذا لا يبرر عزيمة المثقفين خاصة في دول الجنوب للدفاع عن الهوية الثقافية حتى لا ينهار النسق القيمي للبناء الاجتماعي، وتفقد المعايير سلطتها كنظام للمجتمع، وبالتالي يكون الاختراق الثقافي اسهل مما كان متصورا، واذا ما استعرنا من العلوم الطبيعية القاعدة التي تقول "لكل فعل رد فعل مساويه في القوة ومضاد له في الاتجاه" ومع إدراكنا للاختلاف بين الظواهر الطبيعية

والظواهر الاجتماعية فنقول بأن رد المثقفين في الوطن العربي، وفي الدول النامية، سيكون أكبر مما يتوقعه مخططو ومسيرو ثقافة العولمة.⁽²⁹⁾

ومن هنا فإن تأثير عولمة الثقافة غير محدود، بل أنه أمر قد يكون مغاير تماما لما يمليه من توحيد بين عدة حقائق متباينة، واتجاهات مختلفة، وعلى الجميع أن يقبل ويوافق على آرائها، وقبولها كحتمية وبديهية يتم التوصل إليها، وعدم مقاومتها. ويكفي مجرد وقوع حدث معين أن يلقي بتأثيره وبفرض في ذاته على الكون المتسع⁽³⁰⁾.

هـ- البعد لتكنولوجي: إن العولمة تلغي حدود الدول وتقيم مجتمعا كونيا متصلا دون فواصل زمنية وجغرافية، مجتمع يختزل حدود المكان وحدود الزمان وتحقق هذا كله، وتعمل على الارتقاء به التكنولوجيا الاتصالية التي أعطتها الجانبية لعملية العولمة. تكنولوجيا الاتصال المتقدمة هي التي ساعدت على توحيد المكان والزمان في وحدة واحدة، وجعلت كل حديث حاضرا ومعرفته لحظة حدوثه.

أن تكنولوجيا العولمة لم يقتصر جانبها الرئيسي على تكنولوجيا الاتصال، وهي تكنولوجيا فائقة الأهمية، بل أنها أحد القواعد الرئيسية التي قامت بنيت عليها، ولكنها أيضا تمتد الى كافة مجالات الحياة، فالعولمة تطور طبيعي نحو عالم بدون فواصل مكانية أو زمانية، عالم بلا حدود الجغرافية سياسية أو اجتماعية، وأمام هذا فقد رأى البعض أن العولمة بذلك سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بهدف تحرير الأسواق وسيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، وكذلك جعل دور الدول قاصرا على أنشطة معينة بذاتها، ويمكن التنازل عنها مستقبلا لصالح كيانات أكبر حجما من الدول.⁽³¹⁾

3- أنواع العولمة:

للعولمة أنواع متعددة ومتفرعة نسردها على النحو التالي:

أ- العولمة السياسية:⁽³²⁾ يقصد بها الانتشار السريع للأفكار والأحداث والأخبار والتشريعات والسياسات بين الناس على المستوى العالمي، حيث يتم من خلالها رفع شعارات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، واعتماداً على مفهوم العولمة السياسية

يتمّ تطبيق العقوبات على الأنظمة السياسية المستبدّة وهذا يهدد طبعاً سيادة القومية للدولة.

ب- العولمة الاقتصادية: يقصد بها حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين دول العالم بلا حدود؛ بهدف زيادة العرض والطلب عليها وتوفيرها للسكان، واعتماداً عليها نشأت التكتلات الاقتصادية العالمية، ومنظمة التجارة الدولية.⁽³³⁾

ج- العولمة الثقافية: يقصد بها حرية انتقال وانتشار الأفكار والاتجاهات القيمية والسلوكية فيما بين الثقافات، وتعدّ من أخطر أنواع العولمة ومظاهرها نتيجة دخول أفكار وسلوكيات دخيلة على المجتمعات ممّا قد يؤدي إلى انحراف أفرادها وانحطاط المجتمع ودماره.

د- العولمة الاتصالية: هي العولمة المرتبطة بالتواصل الإنساني السريع من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية وشبكة الأنترنت العالمية.⁽³⁴⁾

ثالثاً- كيفية التعامل مع العولمة:

تبين من خلال ما سبق أن العولمة أمر واقع لا محالة لا يوجد معه الانكفاء على الذات والاعتماد فقط على النفس واغلاق الابواب والنوافذ لكل ما هو قادم من وراء المحيط، على اعتبار أنه ضار ومهلك بل يجب علينا ونحن نمتلك مقومات أعظم حضارة عرفها التاريخ أن نكون فاعلين ومتفاعلين نواكب العصر والتطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا ونسخرها لخدمتنا وخدمة مجتمعاتنا وقضايانا الثقافية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والعولمة ظاهرة لا بد من التعامل معها بحذر وعقلانية والأهم من ذلك بواقعية وذلك حفاظاً على خصوصية مجتمعاتنا نأخذ ما يناسبنا ونطرح ما لا يتوافق مع خصوصياتنا وللتعامل معها لا بد من⁽³⁵⁾:

1- العودة لمفاهيم هويتنا في المجالات الثقافية والحضارية هي الخطوة الأولى التي يجب أن نبدأ بها، فمعرفة وفهم عناصرنا الثقافية التي ترتكز على المنهج الاسلامي وثوابته وأديباته وتحسيس معرفة الناس بذلك المنهج صيانة لثقافتنا من الانحلال.

2- تبادل الخبرات والمعلومات الثقافية مع مختلف بلدان العالم عن طريق الحوار البناء من اجل التعرف على ثقافتها، وايجاد مساحات التوفيق بينها، والعمل على زيادتها والتعايش معها.⁽³⁶⁾

- 3- التضامن بين أبناء الأمة الواحدة والتعاون وتوحيد الجهود والتنسيق المستمر للخروج بخطاب موحد المضامين، مشترك الأسلوب، يعبر عن الأمة بأجمعها.
- 4- سد الفجوة المعرفية والمعلوماتية، العلمية والتكنولوجية التي تفصل بين ثقافتنا والثقافة الغربية المتقدمة.
- 5- إدراك الطبيعة الثقافية الأمريكية الموجهة إلى دول العالم وهذا يقتضي منا، محاربة استيراد الأفلام الأمريكية التي تحاول نشر الثقافة الأمريكية عبر مواضيعها بشكل مباشر أو غير مباشر من افكار وعادات وقيم وأخلاق مخالفة لمجتمعنا.⁽³⁷⁾
- 6- توحيد ثقافة الأمة وذلك عن طريق توحيد المناهج التربوية والكتب المدرسية والأنشطة المختلفة؛ لأن قضية الثقافة والتربية من الأركان أساسية في الإصلاح.
- 7- المحافظة على اللغة العربية، فاللغة وعاء الثقافة والثقافة أساس الحضارة، والحضارة ترجمة للهوية، ومن هنا كانت اللغة من المقومات التي تعتمد عليها الحضارات، وعليه فلا بد من الاعتزاز والفخر والتباهي باللغة، لا أن نترك اللغات الأخرى تحل محلها⁽³⁸⁾.

رابعا- أنواع الحقوق والحريات:

- 1- أنواع الحقوق: هناك تقسيمات مختلفة للحقوق، وسنتبع التقسيم المعتمد لدى معظم الباحثين أي التقسيم إلى: حقوق سياسية وحقوق مدنية، هذه الأخيرة تقسم إلى حقوق عامة وحقوق خاصة، وتقسم الحقوق الخاصة إلى حقوق عائلية ومالية، والمالية تقسم إلى حقوق عينية وشخصية ومعنوية.⁽³⁹⁾
- 2- الحقوق السياسية: هي حق الشخص باعتباره عضو في جماعة سياسية يساهم في حكم هذه الجماعة وله حقوق منها: تقلد الوظائف العامة والترشح والانتخاب، وتسمى أيضا الحقوق الدستورية لأنها تقرر في الدساتير عادة، ومحل دراستها هو القانون الدستوري، وهي تثبت للمواطن دون الأجنبي وهذا النوع من الحقوق ليس لازما لحياة الفرد إذ قد يعيش الإنسان بدونها، إلا أنها قررت لمصلحته ومصصلحة الجماعة.
- 3- الحقوق المدنية: هي ما تثبت للشخص باعتباره عضوا في الجماعة، وهي تثبت للجميع على السواء دون تفرقة في السن أو الجنس أو الجنسية، لذلك تسمى بالحقوق

غير السياسية، وهي لازمة لحياة الفرد المدنية، وهي تنقسم إلى حقوق عامة وحقوق خاصة:

أ- **الحقوق العامة:** هي التي تُقرُّ للإنسان بصفته آدمي وتلازمه وتظل معه حتى موته، فلا غنى له عنها، وتثبت له دون تفرقة في السن أو الجنس أو الجنسية وتسمى أيضا الحريات العامة وحقوق الإنسان الحقوق الطبيعية. وهذه الحقوق اساسية لا يمكن أن يعيش الإنسان بدونها ولا يجوز التنازل عنها، ويتوجب على القانون حمايتها.⁽⁴⁰⁾

ب- **الحقوق الخاصة:** وهي الحقوق التي لا تثبت للأشخاص على قدم المساواة نحو الحقوق العامة، وإنما تثبت للأشخاص بقدر أحوالهم العائلية أو حالتهم المدنية، وتنقسم هذه الحقوق أحيانا على أسس عائلية، وأحيانا على أسس مالية، ومحل دراستها القوانين الخاصة وتنقسم هذه الحقوق بدورها إلى حقوق عائلية وحقوق مالية.

■ **حقوق عائلية:** هي الحقوق التي تثبت للشخص بصفته عضوا في أسرة، فمعيار التمييز فيها هو معيار العائلة أو الأسرة، وتنظمها قوانين الأسرة، وتسمى هذه أيضا بالحقوق غير المالية كحق الزوجة في الطاعة وحق الزوجة على زوجها في النفقة والعشرة بالمعروف وهذه الحقوق مقررة لصالح الأسرة ولصالح الشخص معا لذلك كانت حقا وواجبا.⁽⁴¹⁾

■ **حقوق مالية:** تقسم الحقوق المالية إلى ثلاثة أنواع الحقوق العينية والحقوق الشخصية والحقوق المعنوية.

- **الحقوق العينية:** هو قدرة أو ميزة أو سلطة مباشرة يقررها القانون لصاحب الحق على شيء محدد بذاته، بحيث يستطيع الشخص أن يمارس سلطته عليه باستعماله واستغلاله والتصرف فيه أو إحدى هذه المزايا دون أية وساطة.

- **الحقوق الشخصية:** هي سلطة يقررها القانون لشخص يسمى الدائن اتجاه شخص آخر يسمى المدين تمكنه من إلزامه بأداء العمل أو الامتناع عن أداء عمل ذي قيمة مالية مشروعة ويرجع تسمية هذا الحق الى قانون روماني ويعبر عنه بالالتزام باعتبار أن دور المدين فيه أكبر من دور الدائن ويبدو أن التعبير عنه باصطلاح دائنية الحق دائما هو خير بيان لطبيعة هذا الحق من كونه علاقة دين بين شخصين أو أكثر.⁽⁴²⁾

- الحقوق المعنوية: هي سلطة لشخص على شيء غير مادي، سواء أكان نتاجا ذهنيا كحق المؤلف في المصنفات العلمية والأدبية، أم اختراعا من المخترعات أم ثمرة لنشاط تجاري يقوم به التاجر لجلب العملاء كما في الاسم والعلامة التجاريين.⁽⁴³⁾

ج- تصنيف الحريات العامة: هناك تصنيفات عدة فقهية تحدد مضمون الحريات ونطاقها، تبعا للمعيار المستعمل وللزاوية التي ينظر منها كل فقيه، ويمكن التمييز بينها على أساس العدد فهناك تصنيف ثنائي وآخر ثلاثي وتصنيف رباعي.⁽⁴⁴⁾

▪ التصنيف الثنائي: ومنها تصنيف العميد "ليون دوجي: حيث صنف الحريات حسب الدور المطلوب من الدولة القيام به، فقسمها إلى:

-الحريات السلبية: وهي التي تكون الدولة مطالبة تجاهها فقط بعدم التدخل، أو بمعنى آخر هي التي تظهر في صورة قيود على سلطة الدولة.

-الحريات الايجابية: وهي الحريات التي تستلزم تدخلا من الدولة، أي تفرض عليها تقديم خدمات إيجابية للأفراد⁽⁴⁵⁾، أما الفقيه "ايسمان" فصنفها على أساس مضمونها، رغم أنه لا تترتب عليه أية نتائج قانونية أ ومزايا علمية وقسمها إلى:⁽⁴⁶⁾

الحريات ذات المضمون المادي: وهي التي تتعلق بمصالح الأفراد المادية ومنها:
• الحرية الشخصية بالمعنى الضيق، أي حقه في الأمن وعدم القبض عليه أو معاقبته إلا بمقتضى قانون وحرية التنقل.

• حرية الملكية، أي حرية اقتناء الأموال والتصرف فيها.

• حرية المسكن وحرمة.

• حرية التجارة والعمل والصناعة.

• الحريات ذات المضمون المعنوي: وتضم حرية العقيدة، حرية الرأي، حرية الاجتماع والصحافة وحرية التعليم.⁽⁴⁷⁾

كما نجد تصنيف "حسن ملحم" والذي يقسمها إلى:

حريات أساسية أو أصلية: وتتضمن حق الأمن والسلامة والحرية الخاصة وحرية التنقل وحق الملكية.

الحريات الكمالية: وتتضمن حرية الفكر والرأي وحرية التجمعات والحريات الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل أهم نقد يوجه له هو جعله حرية الفكر والرأي ضمن الحريات الكمالية وهو ما يخالف العقل والدين.⁽⁴⁸⁾

▪ وهناك تصنيفات أخرى ثنائية كتصنيف الحرية على أساس طريقة ممارستها، أو على أساس أثرها على الحكم، غير أن التصنيف الأكثر ذيوعا وقبولا لدى الفقهاء هو تقسيم الحريات إلى حريات تقليدية وحريات اقتصادية واجتماعية، وهذا نظرا لأهميتها تبعا للنتائج القانونية المترتبة عليها.

▪ **التصنيف الثلاثي:** اعتمدت هذه التصنيفات معيار الموضوع في تصنيف الحريات، ونظرا لغموض هذا المعيار فقد كثرت هذه التصنيفات، ومنها تصنيف: موريس هوريو" الذي قسمها إلى:

-**الحريات الشخصية:** وتشمل الحرية الفردية والحرية العائلية وحرية التعاقد وحرية العمل.

-**الحريات المعنوية:** وتشمل حرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية التعليم وحرية الصحافة.

-**الحريات المنشأة للمؤسسات الاجتماعية:** وتتضمن الحريات الاجتماعية والاقتصادية والنقابية وحرية تكوين الجمعيات.

ومنها أيضا تصنيف "لاسكي" وقد قسمها إلى:

- **الحريات الشخصية:** وهي الحريات المتعلقة بكيان الشخص وحياته، كحق التنقل والعبادة والأمن.

- **الحريات السياسية:** وهي الحريات التي تتيح للفرد المساهمة في إدارة شؤون الدولة كحق الانتخاب والترشح والحديث والاجتماع.

- **الحريات الاقتصادية:** وهي تلك الحريات المتعلقة بسبل العيش، كحق العمل والاجر المناسب.⁽⁴⁹⁾

أما "جاك روبر" فقسمها إلى:

- **الحريات البدنية:** وتضم الأمن الشخصي وحرية التنقل وحرية الحياة الخاصة.

- **الحريات الفكرية:** وتضم حرية الرأي وحرية المعتقد وحرية التعليم وحرية الاعلام.

- **الحريات المعبر عنها جماعيا:** كحرية الاجتماع وحرية الجمعيات.

- أما "كلود ألبير كوليار" فقسّمها إلى:
- الحريات الشخصية: حق الأمن، حرية التنقل، حرمة السكن والمراسلات، وحرية الحياة الخاصة للفرد.
 - الحريات الفكرية: وتشمل حرية الرأي والفكر وحرية الدين والتعليم والصحافة والاعلام والمسرح وحرية الاجتماع والاشتراك في الجمعيات.
 - الحريات الاقتصادية الاجتماعية: وتشمل حق العمل وحق الملكية وحرية التجارة والصناعة والحرية النقابية.⁽⁵⁰⁾
- أما عن المفكرين العرب فنجد تصنيف "مصطفى أبوزيد فهمي" الذي قسمها إلى:
- الحريات الشخصية: وتشمل حق الأمن، حرية التنقل، حرمة السكن، حرية المراسلات واحترام السلامة الذهنية للإنسان.
 - الحريات الفكرية: وتشمل حرية الرأي وحرية المعتقد وحرية التعليم.
 - الحريات الاقتصادية: وتشمل حريات التملك، والتجارة، والصناعة. غير أن هذا التقسيم يتجاهل حقوق العمال وحرّياتهم كحق العمل وحرية النقابة وحرية الاضراب وحق التضامن الاجتماعي (28).⁽⁵¹⁾
- التصنيف الرباعي: في هذا النوع نجد تصنيف "جورج بيردو" الذي قسمها إلى:
- الحريات الشخصية البدنية: كحرية التنقل وحق الأمن وحرية الحياة الخاصة بما فيها حرمة المسكن.
 - الحريات الجماعية: كحريات المظاهرات وتأسيس الجمعيات والاجتماع.
 - الحريات الفكرية: كحريات الرأي والعقيدة والتعليم والصحافة.
 - الحريات الاقتصادية والاجتماعية: كحريات العمل والتملك والتجارة والصناعة.
- الملاحظ على هذا التصنيف أنه مصمم على أساس المصلحة التي تحققها الحرية. والخلاصة أنه لا يوجد تصنيف يفرض نفسه على غيره، فالحريات لها جوانب متعددة حيث يمكن للحرية الواحدة أن تنتمي إلى أصناف عديدة، فمثلا حرية تأسيس الجمعيات تمكن من التجمع لممارسة نشاط سياسي أو نشاط ثقافي أو نشاط بدني وفي الوقت نفسه حرية فردية أو جماعية.⁽⁵²⁾

خامسا- العلاقة بين العولمة والحقوق والحريات: لكل فترة زمنية خصائص تختلف عن الأخرى، فقديمًا كانت المجتمعات تمتاز بالبساطة، والعلاقات المباشرة بين الناس، وكانت الأعمال بسيطة، أما مع التطور التكنولوجي، والتقدم العلمي تغيرت المجتمعات، وأصبحت معقدة وبحاجة إلى إحصائيين لدراساتها، والاهم من ذلك أن هذا التطور لم يأت من فراغ، وإنما جاء نتيجة تراكم الأحداث التاريخية، ونتيجة وجود رأس المال، ولكن هذا التطور ترك العديد من الآثار الإيجابية، والسلبية، سواء على المجتمع كمجتمع، أو على الناس ككل.

إن تطور الأفكار والعلوم جاء نتيجة العقل، وتوفر المال، ولكن الخلاف الذي كان يدور بين الناس حول لمن تمنح الأولوية: هل تمنح للعقل أما للمال؟ ومع تقدم الزمن، واختلاف العادات بين الشعوب، أصبح كل شعب يمتلك حقوق وواجبات تمنح لمواطنيه، لذلك فلكل إنسان الحق في الحصول على حقوقه دون تمييزه عن غيره، وهذه الحقوق مترابطة ببعضها ويتم التعبير عنها بأشكال مختلفة: مثل المعاهدات. ومن واجب الدولة أن تحمي كافة حقوق الإنسان دون تأثرها بنظمها السياسية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وكما يريد كل شخص أن يتمتع في حقوقه، فمن واجبه ألا يعيق تمتع الآخرين بحقوقهم، ومثال على هذه الحقوق حقي التنقل والتعبير.⁽⁵³⁾

خاتمة:

يمكن القول بأن العولمة أدت إلى إحكام سيطرة أمريكا على اقتصاديات العالم والوطن العربي بشكل خاص وذلك عن طريق فتح المجال أمام الشركات الأمريكية للقيام بالاستثمار غير المباشر، وإيهام العالم بأنه لا سبيل للتقدم الاقتصادي إلا بنظام السوق المفتوح وفتح أسواق الوطن العربي أمام المنتجات الغربية. وتشويه الشخصية، والسعي للقضاء على الأيدولوجيات والثقافات والحضارات والقضاء على التقاليد والعادات. مستخدمة شتى الوسائل والطرق ومنها ثورة الاتصالات المعلوماتية، الهائلة التي تمثلها وسائل الإعلام المختلفة والترويج لتجارة الأسلحة

كما أصبح العالم ولاسيما الوطن العربي في حالة عدم استقرار، وإثارة للحروب والخلافات، وإيجاد كيانات أخرى تابعة وهزيلة لا تقوى على النهضة ولا على مقاومة هجمات العولمة بكامل أبعادها، ويلاحظ أن العولمة تستهدف العالم بأكمله لا تفرق

فيه بين أوروبي وأسيوي أو أفريقي أو عربي. وقد أصبحت العولمة واقعا قائما بالفعل، حيث ظهر ذلك بوضوح في حرب الناتو مع يوغسلافيا وحرب العراق سنة 1990م، والحصار الذي فرض على ليبيا وحرب أفغانستان سنة 2001م، وحرب الخليج الثالثة المتمثلة في حرب على العراق سنة 2003م، وفي ضغوط القوى الكبرى على أطراف نزاعات وصراعات دولية أخرى، لكل ذلك فإنه بات لزاما علينا بوصفنا مجتمعا عربيا إسلاميا أن نوحّد صفوفنا، ونسعى جاهدين للتصدي للمخططات الغربية التي تسعى إلى تفكيك النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا، وعلينا أن نسعى دائما للحفاظ على ديننا وهويتنا وتحقيق الأمن والاستقرار، من خلال الدفاع عن سيادتنا الوطنية.

النتائج:

- التأثير على الدول والحكومات الوطنية من خلال التنصيص في دساتيرها على حقوق وحريات لا تتسجم مع هويتها وخصوصية مجتمعاتها.
- توسيع المدارك الفكرية وإتاحة فرص المعرفة لجميع الناس، والدمج بين ثقافات الشعوب.
- تحسين نشاط الأسواق العالمية اقتصادياً.
- تحديث وسائل الاتصال وتطويرها في الدول النامية، حيث أدت العولمة إلى توفير وسائل اتصال حديثة كالإنترنت والهاتف المحمول بدلاً من السلكي، بالإضافة لتحسين وسائل النقل البري والجوي ليستطيع الإنسان الوصول إلى وجهته خلال ساعات بدلاً من أيام.
- الاستفادة من الخبرات العالمية في جميع المجالات العلمية والفنية والصحية وتبادل المعلومات والمهارات من خلال وكالات الأنباء والمراكز البحثية والمعلوماتية والمعاهد وغيرها.
- إزالة الحواجز والحدود التي تفصل بين دول العالم الثالث من جهة وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى لأن الحواجز تعتبر عبئاً ثقيلاً على كاهل عملية العولمة وتكبلها بقيود.
- اختراق القوميات وتجزئتها والقضاء على الهوية الثقافية والقومية الفكرية والحضارية لها.



- التحكم في مركز القرار السياسي للدول الضعيفة، وصناعته لخدمة المصالح وما يسمى بالأمن العالمي على حساب مصالح الشعوب وحقوقها.
 - تعميق التناقض بين المجتمعات البشرية ومضاعفة فرص المجموعات القوية التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها.

التوصيات:

- وجوب توخي الحذر في التفرقة بين حرية التعبير وحقوق الإنسان والحقوق والحريات الأخرى، ومسألة التدخل في شؤون الدول والانتقاص من سيادتها وزعزعة أمنها واستقرارها، والأمثلة على ذلك كثيرة، العراق ليبيا، سوريا، اليمن.
 - ضرورة العودة لمفاهيم هويتنا العربية والإسلامية ولخصوصياتنا الدينية والثقافية والاجتماعية.
 - تبادل الخبرات والمعلومات الثقافية مع مختلف بلدان العالم عن طريق الحوار البناء من أجل التعرف على ثقافتها، وإيجاد مساحات التوفيق بينها، والعمل على زيادتها والتعايش معها .
 - التضامن بين أبناء الأمة الواحدة والتعاون وتوحيد الجهود والتنسيق المستمر للخروج بخطاب موحد المضامين، وبأسلوب مشترك يعبر عن الأمة بأكملها.
 - سد الفجوة المعرفية والمعلوماتية، العلمية والتكنولوجية التي تفصل بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية الصناعية المتقدمة.
 - العمل على توحيد ثقافة الأمة من خلال توحيد المناهج والبرامج والكتب المدرسية
 - إدراج حقوق المواطنة في المناهج الدراسية.

الهوامش:

(1)- د.عبد القادر عطا صوفي، آثار العولمة، على عقيدة الشباب، رابطة لعالم الإسلامي، السعودية، 2006، ص19، 20

عبد الرحمن خليفة: هو الداعية المجاهد محمد عبد الرحمن خليفة النسور (1919-2006م) برلماني أردني، صاحب أطول مدة في رئاسة حركة الإخوان المسلمين في الأردن من (1953-1994م)
 (2)- د.فضل الله محمد سلطح، العولمة السياسية، بستان المعرفة، الاسكندرية، 2000، ص9، 10

- (3)- المرجع نفسه، ص 10
- (4)- المرجع نفسه، ص 10، 11
- (5)- د.فضل الله محمد، العولمة السياسية (المرجع السابق)، ص 11، 12
- (6)- المرجع نفسه، ص 12
- ❖ إسماعيل صبري عبد الله (1925 . 2006) هو واحد من أهم الرواد الاقتصاديين في مصر، يعد رائد مدرسة في التفكير الاقتصادي، رأس منتدى العالم الثالث كما رأس مجموعة من خيرة الباحثين والمفكرين المصريين لوضع تصور علمي لمصر سنة 2020
- ❖ محمد عابد الجابري (27 ديسمبر، 1936- 3 مايو، 2010)، هو أستاذ الفلسفة والفكر العربي الإسلامي في كلية الآداب بالرباط.أغنى المكتبة العربية بتأليفه 30 كتاباً تدور حول قضايا الفكر المعاصر ويعد «توطين الفكر العربي» أهمها وكان قد ترجم إلى عدة لغات، حصل على جائزة بغداد للثقافة العربية من اليونسكو عام 1988.
- (7)- فضل الله محمد، العولمة السياسية (المرجع السابق)، ص 14، 15
- (8)- جلال أمين، العولمة، دار الشروق، ط1، القاهرة مصر، 2009، ص 17
- ❖ محمد نور افاية: حاصل على شهادة دكتوراه دولة في الفلسفة، وأستاذ التعليم العالي في تخصص الجماليات وفلسفة التواصل ويرأس جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات.
- (9)- مبارك بن نزال بن مبارك الصقيري العنزي، العولمة الثقافية في ضوء العقيدة الإسلامية (رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 21
- (10)- المرجع نفسه، ص 24
- (11)- ياسين ساقع، العولمة وأثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (رسالة ماجستير)، جامعة قسنطينة 2 الجزائر، 2014، ص 05
- (12)- المرجع نفسه، ص 5
- (13)- مبارك بن نزال بن مبارك الصقيري العنزي، العولمة الثقافية (المرجع السابق)، ص 24
- (14)- ياسين ساقع، العولمة.. المرجع السابق، ص 6
- (15)- المرجع نفسه، ص 6
- (16)- ياسين ساقع، العولمة وأثرها (المرجع السابق)، ص 6، 7
- (17)- د.محسن أحمد الخضيرى، العولمة، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة 2000، ص 55، 56
- (18)- محسن أحمد الخضيرى، العولمة (المرجع السابق)، ص 56، 57
- (19)- مبارك بن نزال بن مبارك الصقيري العنزي، العولمة الثقافية (المرجع السابق)، ص 33
- (20)- المرجع نفسه، ص 33، 34
- (21)- مبارك بن نزال بن مبارك الصقيري العنزي، العولمة الثقافية (المرجع السابق)، ص 34، 35
- (22)- المرجع السابق، ص 35

- (23) - محسن أحمد الخضيرى، العولمة (المرجع السابق)، ص 19
- (24) - د.مولود زايد الطيب، العولمة والتماسك المجتمعي، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، ط1، بنغازي ليبيا، 2005، ص 171
- (25) - المرجع نفسه، ص 178
- (26) - محسن أحمد الخضيرى، العولمة (المرجع السابق)، ص 20
- (27) - مولود زايد الطيب، العولمة..(المرجع السابق)، ص 169
- (28) - ياسين ساقع، العولمة واثرها (المرجع السابق)، ص 28، 29
- (29) - ملود زايد الطيب، العولمة (المرجع السابق)، ص 156
- (30) - محسن أحمد الخضيرى، العولمة (المرجع السابق)، ص 26، 27
- (31) - د.محسن أحمد الخضيرى، العولمة، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة مصر، 2000، ص 27
- (32) - سناء الدويكات، مفهوم العولمة وأنواعها، <http://mawdoo3.com/> اليوم 2018/04/29، الوقت: 20: 30
- (33) - سناء الدويكات، مفهوم العولمة وأنواعها، http://mawdoo3.com، اليوم: 2018/04/29، الوقت: 20: 35
- (34) - المرجع نفسه
- (35) - فالي فريدة، الحضارة العربية الإسلامية والعولمة (مذكرة تخرج)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011، ص 66
- (36) - المرجع نفسه، ص 66
- (37) - فالي فريدة، الحضارة العربية الإسلامية والعولمة (المرجع السابق)، ص 67، 68
- (38) - المرجع نفسه، ص 68
- (39) - https://bohouts.blogspot.com/2013/01/blog-post_6953.html، 2018/05/02
- (40) - المرجع نفسه
- (41) - https://bohouts.blogspot.com/2013/01/blog-post_6953.html
- (42) - المرجع نفسه
- (43) - <http://almoslim.net/node/82023>، 2018/05/02
- (44) - المرجع نفسه
- (45) - بن بلقاسم أحمد (المرجع السابق)، ص 13
- (46) - المرجع نفسه، ص 13
- (47) - بن بلقاسم أحمد (المرجع السابق)، ص 14
- (48) - المرجع نفسه، ص 14

- (49) - بن بلقاسم أحمد، الحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف الجزائرية، 2015-2016، ص 15
- (50) - بن بلقاسم أحمد (المرجع السابق)، ص 15، 16
- (51) - المرجع نفسه، ص 16
- (52) - بن بلقاسم أحمد (المرجع السابق)، ص 16
- (53) - أين يكمن خطر العولمة على حقوق الإنسان، 2018/05/02، <http://mawdoo3.com/>